

وتوجه على امر من السيد وقدره ان الامر الاول ان السلاطين قد تم
 كثيرا ما يجوزون ويصغون ما وصفوا بطم قطعاً عدم انصافهم بل اني لو لم
 بل في علم الحواشي قد ارادوا تعظيمهم ولم يكونوا كذلك بجزء مما
 ولو لم يوافقها اذ في شائبة يروا ويصغون عاقبة اشتغالهم فلا
 يكون استناده لا يصدق وامن غرضه من السيد من ان لو لم يوافق
 فهو استناده معدوم سواء اراد الله وحققه او عطله بل في عيوبه
 تلك في جزئ المنهج كما ينبغي تفصيله وانما يستلزم ملك الاوصاف
 مع قصور النقصين واجب عن ذلك بوجهين ضعيفين احدهما ان
 الواصفين يعتقدون انصاف المحمود بما ذكره او ضعفه بل في
 كلامهم لا من ان مناهما يعلم كل ما قل ان انصاف المحمود يستلزم
 غير واقع فكيف يعتقدون في قول الشعراء والادباء ذلك كما في ان ذلك
 مرصداً من الغالب وهو المظهر من الشمس في انبائها انهم ارادوا
 تحاشي مجازاتهم واعتقاد انصاف الموصوف بها وضعف الخبر

الروافق

الروافق في كلام الوهم من ان الاول خلاف البديهة والثاني خلاف
 الواقع واعتبر على صدره لا فاضل من الاول لو كان خلاف البديهة
 لم يقصد العقل اذ قد تم كمن اللفظ في معناه لا يتحقق مستغلاً في
 لو كان خلاف الواقع لم يكن اللفظ مستغلاً في معناه المجازي فيلزم ان
 يكون اللفظ حقيقاً ولا مجازاً واقول في ذلك فربما في ذلك الحق
 الا ان حب الابرار او قبحه في ذلك لان حاصل الرد الاول
 انما ذكره من اعتقاد الانصاف بديهي البطلان اذ يعلم كل عاقل ان
 لا يقصد انصاف احد بما ذكره بل يميز بينهم ليعترفون به عند السؤال
 فيعطي الجواب فاسد قطعاً وحسب لا يجيب عليه ما ذكره اذ لا يلزم
 من عدم الاعتقاد عدم الاطلاق ان المكلم قد اعتقد ان المخبر كما
 ويؤيد عليه ولو كان قد حمل المصحف على ان مضمون الوصف
 البديهة فلا يحل حال العقل على اعتقاده فاورده عليه ما ذكره ثم انما
 ان المراد ذلك فالمراد من الذي ذكره ما يقوله لو كان خلاف البديهة

في قوله
 في قوله
 في قوله